

## «العدل»: ارتفاع الطلاق يتوافق والزيادة السكانية

على عدد حالات الطلاق خلال الفترة من 2007 وحتى 2017م شاملا حالات الطلاق من نفس سنة الزواج وعن سنوات زواج سابقة والتنبؤ بأعداد الحالات خلال الخمسة أعوام القادمة. وأشارت العبدالجليل إلى أهمية الدراسة حيث إن الطلاق في ازدياد مستمر يتوافق مع معدلات الزيادة السكانية بالمجتمع، مما يؤثر على تماسك الأسرة وصالح الأبناء واستقرار المجتمع، مما يدعو لمواجهة هذه الظاهرة بمعالجة العوامل المسببة لها وإيجاد الحلول المناسبة وتقديم الاقتراحات التي تكفل حمايتها كونها اللبنة الأساسية لمجتمع قوي ومتماسك.



هبة العبدالجليل

إحصائياتها وانعكاساتها للتعرف على أسباب وتطور هذه المشكلة وآثارها المترتبة على الأفراد والمجتمع وكذلك أسلوب مواجهتها بشفافية وسرعة وجدية، فضلا عن قيام الدراسة بإلقاء الضوء

أعلنت وكالة وزارة العدل المساعد لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء بوزارة العدل هبة العبدالجليل صدور الدراسة الإحصائية المكتبية حول حالات الطلاق في المجتمع الكويتي خلال السنوات الاحدى عشرة الأخيرة من 2007 - 2017م والتي أعدتها إدارة الإحصاء والبحوث بالقطاع، حيث تمثل ظاهرة الطلاق في مجتمعنا المعاصر سلبيات تستوجب التصدي لها ومعالجتها. وتهدف الدراسة إلى عرض مشكلة الطلاق في المجتمع الكويتي بكافة شرائحه ومكوناته من مواطنين ومقيمين مع تنوع الارتباط فيما بينها ودلالات أرقام

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	2019-1-9	8	15427

# «العدل»: الزيادة المستمرة في حالات الطلاق تتطلب العلاج لحماية الأسرة

## أصدرت دراسة عن «أبغض الحلال» للفترة من 2007 حتى 2017

وتفسير البيانات والإحصائيات، وصولاً إلى المؤشرات والدلائل العلمية، بما يؤدي إلى تعظيم الاستفادة من النتائج التي يتم التوصل إليها، وبذلك تقدم الدراسة خدمة للباحثين والدارسين في هذا المجال». وتابعت: «كما تضمنت الدراسة المقترحات المناسبة لمتخذي القرار على كل المستويات، بما يساهم في تسهيل عملية اتخاذ القرارات الصحيحة المبنيّة على أسس علمية دقيقة وبما يحقق المصلحة العامة للمجتمع».

حمائتها، كونها اللجنة الأساسية لمجتمع قوي ومتماسك. وأفادت العبدالجليل بأن الدراسة ركزت على الجانبين النظري والعلمي، حيث يحوي النظري الأسباب التي تدفع إلى الطلاق، والتعرف على العوامل المؤدية إليه، والسلبيات المترتبة عليه، للتوصل إلى حلول ومقترحات وتوصيات عملية وواقعية يمكن الاعتماد عليها لتحقيق أهداف الدراسة. وأضافت: «أما الجانب العلمي فيتضمن معالجة موضوع الدراسة، من خلال جمع وتحليل

والتنبؤ بأعداد الحالات خلال الأعوام الخمسة القادمة.

### ازدياد مستمر

وأضافت أن الطلاق في ازدياد مستمر، ويتوافق مع معدلات الزيادة السكانية بالمجتمع، ما يؤثر على تماسك الأسرة وصالح الأبناء واستقرار المجتمع، داعية إلى مواجهة هذه الظاهرة عبر معالجة العوامل المسببة لها، وإيجاد الحلول المناسبة، وتوجيه الأسرة الوجهة السليمة، وتقديم الاقتراحات التي تكفل

أعلنت وكالة وزارة العدل المساعدة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء هبة العبدالجليل صدور الدراسة الإحصائية المكتوبة حول حالات الطلاق في المجتمع الكويتي خلال السنوات الـ11 الأخيرة، والتي أعدتها إدارة الإحصاء والبحوث بالقطاع.

وقالت العبدالجليل، في تصريح أمس، إن الدراسة سلطت الضوء على عدد حالات الطلاق من 2007 حتى 2017، شاملة حالات الطلاق من نفس سنة الزواج وعن سنوات زواج سابقة،

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	2019-1-9	3	4011

## ندوة المحامين تحذّر من غياب معايير العدالة: أعباء المواطنين تضاعفت.. ويجب استثمار الفوائض



عاشور والصانع والمناور خلال الندوة | تصوير أحمد سرور

وأردف الصانع: هناك أيضاً من اقترح لعلاج احد افراد أسرته في الخارج نظراً لطول مدة لجان ادارة العلاج بالخارج وصعوبتها ولعدم توافر العلاج المناسب في الدولة وبالتالي اصبح هؤلاء من المتضررين. واعتبر د. فيصل المناور أن أهم حقوق المواطن الحصول على دخل جيد يفي باحتياجاته ليعيش حياة كريمة، مبيناً أن الرواتب ليست متساوية ولا تقوم على معايير العدالة والمساواة. وأضاف: وفق دراسة علمية أجريتها في رسالة الدكتوراه، توصلت إلى أن خط الفقر في الكويت يشمل العائلات التي تتقاضى راتباً قدره 1032 ديناراً فاقلاً، وإذا لم يتحسن وضع المواطن فسيدخل في دائرة العوز.

الدول الأخرى حسب مصالح البلد. وقال إن الحل هو بيدنا نحن النواب، ويجب أن نقوم بدراسة الامر اقتصادياً وسياسياً ومن ثم تشريع القوانين لمصلحة المواطن الذي تحمل اعباء مالية كبيرة. من جانبه، قال وزير العدل السابق يعقوب الصانع كنت في الماضي ضد فكرة إسقاط القروض عن المواطنين، لكن رأيت أنه تجب إعادة النظر في المتعثرين والمتضررين من القروض الاستهلاكية. وأضاف التقاعد الاجباري بعد 30 سنة من الخدمة هو كسر وظلم للمواطنين محدودي الدخل، فمن كان راتبه بالكاد يتحمل اقساطه الشهرية ماذا سيفعل اذا احيل الى التقاعد؟

### عبدالله السلطان

شدد المتحدثون في الندوة التي اقيمت بجمعية المحامين أول من أمس على ضرورة تحسين الخدمات وتخفيف أعباء المواطنين لا سيما محدودو الدخل. وأشاروا إلى أن الأعباء المعيشية تضاعفت بسبب الغلاء وعدم وضع خطة لاستثمار الفوائض في مشاريع مدرة للدخل يعود نفعها على المواطنين، محذرين من غياب معايير العدالة حسب قولهم: وأكد النائب صالح عاشور أن الحكومة حملت المواطنين عبء غلاء المعيشة، مشيراً إلى أن بعض الاصوات التي تطالب بعدم إسقاط القروض ليست لديها قروض أصلاً، ولا تشعر باوجاع المواطنين. وطالب عاشور بأن تقوم بحل المشاكل العالقة حتى لا تحمل المواطن فوق طاقته مما يضطره الى الاقتراض والاتجاه الى الطرق التي ترهقه وترهق أسرته. وأشار إلى سوابق لإسقاط القروض، ففي عام 1992 جرى إلغاء بعض مديونيات المواطنين، وفي عام 1993 قامت الدولة بشراء بعض المديونيات أيضاً، كما قامت بإسقاط الديون عن مصر وسوريا. وتابع: الحل هو أن تتحمل الدولة الخسائر وهناك فوائض يجب استغلالها، وفي العامين السابقين كانت إيراداتنا من الاستثمارات أعلى من النفط، ويجب أن تقنن المساعدات الموجهة إلى بعض

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	2019-1-9	7	16381

## الغانم: إجراءات إسقاط العضوية بعد رد «الدستورية»

وفيما يتعلق بجلسة مجلس الأمة التكميلية التي ستعقد اليوم الأربعاء، قال الغانم أنها ستبدأ بمناقشة بند الأسئلة ثم سينتقل المجلس إلى مواصلة النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الـ15 لمجلس الأمة.

وأضاف أنه في حال انتهى المجلس من بند النظر في الخطاب الأميري، فهناك طلب نيابي بالنظر في أحد القوانين المتعلقة بالرعاية السكنية، معرباً عن أمله بأن يتمكن المجلس من الانتهاء من بند الخطاب الأميري في الجلسة.

تنفيذ هذا الحكم إنما سأستمع إلى رد المحكمة الدستورية على الاستشكال، وبعد ذلك ستتخذ الإجراءات الدستورية المطلوبة».

وأوضح أن هذا الموضوع نوقش في مكتب مجلس الأمة أمس، وصوت عليه بأغلبية ساحقة من أعضاء المكتب.

وذكر الغانم أن أحكام المحكمة الدستورية ابتداء من نص المادة 173 من الدستور الكويتي، والتي على أساسها صدر قانون إنشاء المحكمة الدستورية، وما نصت عليه المادة الأولى من قانون المحكمة بأنها «تختص دون غيرها بالنظر في المنازعات، ومن ضمن الأمور التي تنظر بها عضوية النواب».

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن الإجراءات الدستورية والقانونية المطلوبة والمتعلقة بحكم المحكمة الدستورية بشأن المادة 16 من اللائحة الداخلية للمجلس المتعلقة بإسقاط العضوية ستكون بعد رد «الدستورية» على الاستشكال المقدم إليها، مؤكداً أن أحكامها ملزمة للكافة.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين إن «أحكام المحكمة الدستورية ملزمة للكافة، وعند اتخاذ أي إجراء دستوري أو قانوني يجب علي أن أتأكد من كل الأمور الأخرى».

وأضاف أن هناك استشكالا قدم للمحكمة «صحيح أنه لا يوقف أثر

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	2019-1-9	10	16381

## «محكمة الوزراء» تنظر 19 مارس التظلم من حفظ بند «ضيافة الداخلية»

| كتب أحمد لازم |

الوزراء، بشأن اختصاصها في بلاغنا ضد وزير الداخلية السابق عن مصروفات بند الضيافة. يذكر أن لجنة التحقيق الدائمة الخاصة في محكمة الوزراء قررت حفظ البلاغ المقدم من الشيخ محمد الخالد بشأن مخالفات الضيافة والمؤتمرات بوزارة الداخلية لانتفاء الجريمة. وأكد دفاع الخالد المحامي عماد السيف، ان اللجنة رأت في معرض فحصها للبلاغ المقدم والمستندات المرفقة من تقارير المحاسبة، أن ليس ما يشكل أساساً لتوجيه اتهام للوزير الحالي أو السابق، بخصوص أي من الجرائم الواردة في قانون محاكمة الوزراء، وعليه رأت اللجنة انحسار اختصاصها عن النظر فيه.

حدّدت محكمة الوزراء جلسة 19 مارس للنظر في التظلم من قرار حفظ البلاغ المقدم ضد وزير الداخلية السابق الشيخ محمد الخالد، بشأن بند الضيافة، كما قررت عدم جدية دستورية الدفع على عدم دستورية مواد قانون محاكمة الوزراء في بلاغ المحامي يوسف المحيش عن اختلاسات بند الضيافة في مصروفات وزارة الداخلية، والمقدمة ضد الشيخ محمد الخالد. وأعلن المحيش بعد القرار انه سيتقدم أمام لجنة فحص الطعون بالمحكمة الدستورية على طعن بعدم دستورية مواد قانون محكمة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	2019-1-9	3	14435

محكمة الوزراء أوقفت نظر الدعوى لبيان مدى دستورية المادتين 8 و11

## إحالة الدعوى ضد العبيدي ووكيلين في «الصححة» على «الدستورية»

| كتب أحمد لازم |

أخذ موافقة ديوان المحاسبة المسبقة ودون طرحه بمناقصة عامة ودون طرح وثائق المشروع وبياناته الواقعية الصحيحة على إدارة الفتوى والتشريع ولجنة المناقصات المركزية، مع منح الشركة تسهيلات كبيرة، ترتب عليها التزامات مالية على الوزارة، وكانت النسبة التي تم الاتفاق عليها أعلى بكثير مما هو متعارف عليه وأسندت للمتهم الرابع: أنه اشترك عن طريق الاتفاق مع المتهمين الأول والثاني والثالث في ارتكاب الفعل محل الاتهام الأول.

ونظرت المحكمة القضية على النحو الذي تكشف عنه محاضر جلسات المحاكمة، فقد مثل المتهمون الثلاثة، وواجهتهم المحكمة بالاتهامات المسندة إليهم فانكروها.

وحضر المتهمون الثلاثة الأول والثاني والثالث ومعهم المحاميان عادل عبدالهادي وأحمد عياش، وقدم الحاضر مع المتهم الثالث المحامي عادل عبدالهادي مذكرة بدفاعه، خلص إلى الدفع بعدم دستورية نصوص المواد 4، 8، 11 من قانون محاكمة الوزراء 88/ 1995 بدعوى مخالفتها لأحكام المواد 34 و29 و7 من الدستور.

ورأت المحكمة أنه في شأن الدفع المبدي من المحامي عادل عبدالهادي بعدم دستورية نصوص المواد سالفة البيان والتي أشار إليها بمذكرة دفاعه، فإنه لما كان دفاع المتهم المذكور قد أورد تاصيلًا لذلك الدفع، أن ما جرى به نص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون المشار إليه من أن محكمة الوزراء تختص وحدها بمحاكمة الوزراء، وإي فاعلين آخرين أو شركاء عما يرتكبونه من جرائم ورد النص عليها في المادة الثانية من هذا القانون والجرائم المرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة.

قضت محكمة الوزراء بوقف نظر الدعوى رقم 1/ 2016 بتهمة التعدي على المال العام والمتهم بها وزير الصححة السابق الدكتور علي العبيدي ووكيل الوزارة السابق الدكتور خالد السهلاوي ووكيل الوزارة المساعد للشؤون القانونية السابق محمود عبدالهادي، ورئيس المخاطر الدولية في شركة «اتنا» الأميركية ميشيل ديلايير، وقررت إحالتها على المحكمة الدستورية.



**الوزير والوكيلان متهمون بتكبيد الوزارة مليون دولار خسائر لتفريطهم في أداء عملهم**

**محامي محمود عبدالهادي دفع بعدم دستورية محاكمة موكله كونه وكيلًا وليس وزيراً وفق اختصاص المحكمة**

وذكرت المحكمة في قرارها أن الإحالة جاءت للفصل بالدعوى، وفي مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثامنة والمادة الحادية عشرة من القانون 88 / 1995 في شأن محاكمة الوزراء. وأسندت النيابة العامة للمتهمين الأول والثاني والثالث وهم الوزير والوكيلان، بأنهم، وهم المكلفون بالمحافظة على مصلحة الوزارة في تعاقدها، تعمدوا إجراء تعاقد يضر بمصلحة وزارة الصححة ليحصلوا على ربح، بنسبة العمولة المتفق عليها بالعقد المبرم من دون علم الجهات الرقابية بالدولة، وقد بلغوا بذلك مقصدهم بتمكين الشركة من الحصول على مبلغ قدره 7.381.298 دولاراً «أو ما يعادلها بالدينار الكويتي»

يمثل قيمة ما تم زيادته على نسبة الخصم خلافا للنسبة المعروضة على إدارة الفتوى والتشريع ولجنة المناقصات المركزية، وتسببوا بخططهم في إلحاق ضرر جسيم بأموال الجهة التي يعملون بها بمبلغ مليون دولار أو ما يعادله بالدينار الكويتي، بأن كان ذلك ناشئاً عن تفريطهم في أداء وظيفتهم، والاختلال بواجباتها بقيامهم بالتعاقد مع شركة AETNA الأميركية، تعاقدًا يقيد رقابة المكتب الصحي على الفواتير وتدقيقها ودون

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	2019-1-9	3	14435

## «الاستئناف» خففت العقوبات من 15 و10 وأيدت براءة واحد السجن 3 و10 سنوات لـ 4 متهمين دينوا بالتخطيط لتفجير مسجد

| كتب أحمد لازم |

على طريق الاتصال به عبر حسابه بموقع التواصل الاجتماعي «تلغرام». وبالفعل نشر عبر حسابه ببرنامج التواصل الاجتماعي «تلغرام» معلومات عن كيفية تصنيع المواد المتفجرة، وقام بتقديم مبلغ مالي قدره 200 دينار للمتهم الثالث، بنية استخدامه لارتكاب عمل ارهابي، وذلك لشراء كاميرا لتصوير مقاطع فيديو لمسجد جعفر بن ابي طالب، للوقوف على مداخله تمهيدا لتفجيره، واشترك بطريقي الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول في تزوير محرر عرقي بقصد استعماله على نحو يوهم بأنه مطابق للحقيقة، وهو جواز السفر المنسوب صدوره للجمهورية العربية السورية بأن اتفق معه على تزويره وأمدّه بصورته الشخصية، فاصطنعه المجهول على غرار المحررات الصحيحة، وكان المحرر بعد اصطناعه صالحا لان يستعمل فيما زور من اجله، فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة.

ووجهت للمتهم الثاني «ع. ظ» انه تلقى من المتهم الاول تدريبا على كيفية صنع المفرقات، وكان ذلك على حسابه في «تلغرام».

واسندت للمتهم الثالث «م. ظ» انه قدم مبلغا ماليا قدره 800 دينار لشركة الالكترونيات بقصد ارتكاب عمل ارهابي لشراء كاميرا وذاكرة تخزين لتصوير المواقع المستهدفت تفجيرها.

واسندت للمتهم الرابع «السوري» ويدعى «ع. ه» انه قدم مبلغا ماليا قدره 1500 دولار لشخص مجهول، مقابل اصطناعه لجواز سفر محل الوصف مع علمه بأنه سيستخدمه شخص ارهابي «المتهم الأول» في التنقل، وعلم بوقوع جنة النزوير ولم يبلغ أقرب جهة من جهات الشرطة او التحقيق مما لاة منه للمتهم الأول.

ووجهت للمتهم الخامس «ع. ع. ظ» انه حاز سلاحا ناريا «مدفعا رشاشا» كلاشنيكوف «حال كونه مما لا يجوز ترخيصه، وحاز ذخائر «7 طلقات» مما تستعمل في السلاح محل الاتهام السابق بغير ترخيص من وزير الداخلية او من يفوضه.

قضت محكمة الاستئناف أمس برئاسة المستشار عادل الهويدي في قضية تنظيم «داعش» المتهم فيها مواطن كويتي وزوجته السورية، اللذان قبض عليهما في الفيلبين بالإضافة الى 4 آخرين كويتيين ووافد من الجنسية السورية، متهمين بالتخطيط لتفجير مسجد جعفر بن ابي طالب، بحبس المتهمين الاول والثاني والثالث 10 سنوات مع الشغل والنفاذ وببراءة المتهم الرابع وبحبس المتهم الخامس 3 سنوات مع الشغل والنفاذ.

وسبق لمحكمة الجنايات أن اصدرت حكما بحبس المتهم الاول 15 سنة مع الشغل والنفاذ، وبحبس المتهمين الثاني «ع. ظ» والثالث «م. ع» 10 سنوات مع الشغل والنفاذ وببراءة المتهم الرابع «ع. ه» سوري الجنسية وبحبس المتهم الخامس «ع. ز» 3 سنوات مع الشغل والنفاذ.



**المتهمون كويتي وزوجته السورية قبض عليهما في الفيلبين بالإضافة الى 4 آخرين كويتيين ووافد من الجنسية السورية**

وكانت محكمة الاستئناف قد وجهت في جلسة علنية التهم للمتهمين من الاول حتى الخامس، انهم انضموا الى تنظيم الدولة الاسلامية بالعراق والشام «داعش» الذي ينتهج الفكر التكفيري المتطرف المناهض لسلطات الدولة، والداعي الى عصيانها بغية هدم نظمها الاساسية والاقضاض بالقوة على النظامين الاجتماعي والاقتصادي القائم بالبلاد، وذلك بطرق غير مشروعة، اضافة الى اساءة استعمال احدى وسائل الاتصالات «الهواتف المحمولة» ووجهت للمتهمين من الاول حتى الثالث انهم ارتكبوا عمدا فعلا يؤدي الى المساس بوحدة البلاد وسلامة اراضيها بان اتفق المتهم الاول مع الثاني على تصنيع مفرقات، وكلفا المتهم الثالث برصد وتصوير مقاطع فيديو لمساجد الطائفة الشيعية، فقام الاخير بتصوير مقطع فيديو لمسجد جعفر بن ابي طالب تمهيدا لتفجيره.

ووجهت للمتهم الاول «ح. ظ» انه درب المتهم الثاني على صنع المفرقات بقصد الاستعانة به في تحقيق غرض غير مشروع، وكان ذلك

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	2019-1-9	3	14435

## حكم نهائي بحبس دشتي سنة

● حسين عبدالله

قضت محكمة التمييز الجزائرية، أمس الأول، برئاسة المستشار عبدالله العبدالله، بسقوط الطعن المقام من النائب السابق عبدالحميد دشتي، على الحكم الصادر من محكمتي أول درجة والاستئناف بحبسه سنة مع الشغل والنفاد، في الدعوى المقامة من رئيس الهيئة القضائية التي نظرت قضية خلية العبدلي، المستشار محمد الدعيج.

يذكر أن دشتي، الموجود خارج البلاد، صادرة بحقه أحكام غيابية تتجاوز 55 عاما، لإساءته إلى دول خليجية، لكن حكم "التمييز" يعد "النهائي" الأول.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	2019-1-9	9	4011



## الوفيات

- **يعقوب يوسف عبدالمحسن المقاطع**،  
28 عاماً، (شييع)، الرجال: اليرموك،  
ق2، ش3، ج1، م14، تلفون: 99029071،  
النساء: الفيحاء، ق3، ش34، م3، تلفون:  
97157450
- **عبدالعزیز عبدالرحمن الخرجي**، 59  
عاماً، (شييع)، الرجال والنساء: الروضة،  
ق4، شارع أبو موسى الأشعري، م25
- **عبدالرضا أحمد موسى الصحاف**،  
68 عاماً، (شييع)، الرجال: المنصورية، ق2،  
ش29، م13، حسينية آل ياسين، تلفون:  
22518147، النساء: السالمية، ق12، شارع  
أبوذر الغفاري، ج5، م9، تلفون: 25612442
- **عادل حسن عبدالله علي**، 52 عاماً،  
(يشيع بعد صلاة عصر اليوم)، الرجال:  
مبارك الكبير، ق5، ش27، م4، تلفون:  
66298080، النساء: القصور، ق5، ش7،  
م59، تلفون: 65131003
- **نادر عبداللطيف الدويسان**، 45  
عاماً، (شييع)، الرجال: الزهراء، ق5، ش502،  
م33، تلفون: 99223134، النساء: السلام،  
ق6، ش613، م22
- **يوسف يعقوب علي سفر**، 48 عاماً،  
(شييع)، الرجال: مسجد الإمام الحسن، بيان،  
ق12، مقابل مشرف، تلفون: 99199953،  
النساء: سلوى، ق12، الشارع الأول، م122
- **سلوى صالح راشد الجيمان، زوجة/  
عبدالله سالم الصواغ**، 59 عاماً،  
(شييعت)، الرجال: الرميثية، ق11، ش112،  
م21، تلفون: 99057788 • 65799961،  
النساء: جابر العلي، ق7، ش25، م3، تلفون:  
55303909 • 99674647
- **جاسم محمد عبدالنبي الجزاف**، 12  
عاماً، (يشيع التاسعة صباح اليوم)، الرجال:  
الدسمة، ق4، ش43، م16، ديوان إسماعيل  
الجزاف، خلف مسجد النقي، تلفون:  
50080056، النساء: السرة، ق1، ش7، م14،  
تلفون: 65502585 (ملاحظة: العزاء بعد  
العصر)
- **نورة غازي هزاع العتيبي، زوجة/  
فيصل مبارك مطلق فهد العدواني**،  
42 عاماً، (تشيع بعد صلاة عصر اليوم  
بمقبرة صبحان)، الرجال: الفحيحيل، ق1،  
شارع عوض الخضير، م7، ديوان المرحوم  
مبارك مطلق العدواني، تلفون: 99614944،  
النساء: اليرموك، ق2، ش3، ج1، م24، تلفون:  
23910506

«إنا لله وإنا إليه راجعون»